نظرية التحول الديموغرافي -دراسة تحليلية في النظريات الأجتماعية السكانية

م . د. حسين ذياب محمد
مديرية تربية القادسية
d.hussan1967@gmail.com
07718294752

الملخص :

يمكن أن نضع مجموعة من النقاط على التمثيل الديموغرافي لنمو السكان في ضوء نظرية التحول الديموغرافي في محاولة أستعراض وجهات النظر التي طرحت من قبل الباحثين في محاولة استخلاص نتائج من خلال دراسة النظرية وتطبيقاتها من قبل الباحث في ضوء البيانات التي جمعت والتفسيرات المطروحة من قبل علماء الأقتصاد والأجتماع التي فسرت النمو السكاني كلاً من زاويته ، وقد تالف البحث من مبحثين الاول تناول مفهوم نظرية التحول ومراحلها وتم التطرق الى نظرية التحول الديموغرافي من منظور اقتصادي واجتماعي ، فيما درس المبحث الثاني اتجاهات التحول الديموغرافي ونمو سكان العالم وانتهى في بعض النتائج منها ، ان نظرية التحول الديموغرافي لم تاخذ بنظر الاعتبار اثر تهرم التركيب العمري للسكان ودوره في اتجاهات معدل الوفيات ،كما ان النظرية لم تؤكد على اثر العامل الفسيولوجي ودوره في التاثير على معدل الخصوبة طول فترة الانجاب لدى الاناث كما انها اعتبرت ان التحول الديموغرافي يعبر عن استجابة السكان لتغيرات البناء الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية : التحول الديموغرافي ،الانفجار السكاني ، مرحلة الأنتقال، مرحلة الانخفاض

Demographic Transition Theory - An Analytical Study in Social Population Theories

L.Dr.Hussein Dhiyab Muhammad
Al-Qadisiyah Education Directorate
d.hussan1967@gmail.com
07718294752

Conclusion:

We can put a set of points on the demographic representation of population growth in light of the theory of demographic transition in an attempt to review the viewpoints put forward by researchers in an attempt to draw conclusions through studying the theory and its applications by the researcher in light of the data collected and the interpretations put forward by economists and sociologists. Which explained population growth from each angle, and the research consisted of two sections. The first dealt with the concept of the theory of transition and its stages, and the theory of demographic transition was addressed from an economic and social perspective, while the second section studied the trends of demographic transition and the growth of the world's population and concluded with some results, including that the theory of demographic transition It did not take into account the effect of the aging structure of the population and its role in trends in mortality rates. The theory also did not emphasize the effect of the physiological factor and its role in influencing the fertility rate along the reproductive period in females. It also considered that the demographic transition expresses the response of the population to changes in economic structure.

Key words : Demographic transition ،population explosion ،Transition stageDecline stage

المقدمة:

يؤكد الديموغرافيين أن معدلات نمو السكان في العالم تتباين زمانياً ومكانياً ، وهذا التباين في حجم الزيادة السكانية جاء نتيجة الأختلافات في معدلات الولادات والوفيات في المقام الأول (بأستثناء مناطق الجذب السكاني) وعلى أساس دراسة اتجاهات معدلات المواليد والوفيات يمكن معرفة التغيرات الديموغرافية التي تمر بها الدول طوال تاريخها الحديث الذي حدثت خلال التطورات الاقتصادية والأجتماعية .

وقد لاحظ بعض الديموغرافيين ومنهم (فرانك نوتستين Frank W.Notastein) عن طريق تمثيل بيانات المواليد والوفيات على منحنى بياني بسيط بأن هنالك تغيرات في معدلات نمو السكان في دول غرب أوربا ، أسماها نموذج النمو الديموغرافي. والتي اطلق عليها الجغرافيون (الأنتقال الديموغرافي Demographic) الذي يتضمن تحول المجتمعات ذات الخصوبة المرتفعة ومعدلات الوفيات الجامحة الى مجتمعات أصبحت تتحكم في معدلاتها الحيوية ومن ثم تنخفض معدلات المواليد والوفيات الى مستويات دنيا.

ان هذه الدول هي التي مرت من المجتمع التقليدي الى المجتمعات الصناعية الحضرية وهذا ينطبق على المجتمعات الأوربية المتقدمة واليابان.

ومراحل التحول الديموغرافي التي تفترضها النظرية، لها بعدان أحدهما زماني. ويعني أن سكان العالم جميعاً قد مروا بهذا التحول أو أنهم يسجرون بالنسبة الى الدول التي لم تنهي الدورة الديموغرافية. والأخر مكاني : وهو أن هنالك تباين مكانياً من حيث طبيعة المرحلة الديموغرافية ففي أجزاء من العالم قد تحققت الدورة الديموغرافية بالكامل. أما في بعض الأجزاء من العالم فأن الدورة الديموغرافية لاتزال في مراحلها الأولى كما في بعض الدول الأفريقية.

مشكلة البحث:

يمثل النمو السكاني المتزايد أحد أهم التحديات التي تواجه مستقبل البشرية ذلك بسبب أن هذا النمو السكاني لم يأخذ أتجاه واحد وعلى مستوى العالم حيث أن هنالك تزايد في معدلات النمو بشكل كبير يمكن اعتباره بأنه (أنفجار سكاني) وفي نفس الوقت تشهد بعض الجهات في العالم تراجع كبير في معدلات النمو، وهذا التباين قد أفرز الكثير من المشاكل الأقتصادية والأجتماعية وحتى السياسية.

وبنائاً على ذلك فان نظرية التحول الديموغرافي جاءت لتفسير دورة السكان، وتحاول أن تعلل عملية الأنتقال الحتمية للشعوب من زاوية اجتماعية واقتصادية ، وعليه فهل يمكن لنظرية لتحول الانطباق على حركة نمو السكان التي يشهدها العالم وهل يمكن من خلال تلك النظرية التنبؤ بمستقبل نمو السكان؟

فرضية البحث:

أن نظرية التحول الديموغرافي جاءت على أساس تفسير نظري لما مرت به شعوب غرب أوربا في القرنين التاسع عشر والقرن العشرين. الأ أنه ليس بالضرورة أن يأخذ نمو السكان بقية جهات العالم نفس النمط الذي تحقق في غرب أوربا كما أن النظرية لا يمكن أن تتنبأ بمستقبل نمو السكان في العالم ، ولكن المراحل التي أفترضتها طبقت جميعها بالنسبة الى الدول المتقدمة وبعضها بالنسبة الى الدول النامية.

هدف البحث:

يهدف البحث الى تسليط الضوء على نظرية التحول الديموغرافي ومحاولة تطبيق مراحلها المقترحة على معدلات نمو السكان في العالم ولفترات متعددة، بغية الكشف عن مدى ملائمة فروض النظرية مع الواقع الديموغرافي في العالم.

منهج البحث:

تم اعتماد المنهج التحليلي في مطابقة المراحل المقترحة في نظرية التحول مع البيانات المتوفرة عن نمو السكان ولجهات العالم المتباينة في درجة تقدمها لغرض الوصول الى نتائج تفسر مدى انطباق النظرية على الواقع.

حدود البحث:

تتمثل حدود البحث في دراسة نمو سكان العالم منذ فترت التسجيل السكاني عام 1850م ولسنة 2023م بحسب درجة توفر البيانات عن جهات العالم.

هيكلية البحث:

قسم البحث الى مقدمة ومبحثين تناول الأول مفهوم التحول الديموغرافي ومراحل التحول والتفسير الاقتصادي والاجتماعي لعملية التحول الديموغرافي، فيما تضمن المبحث الثاني دراسة اتجاهات نمو سكان العالم في ضور نظرية التحول الديموغرافي، فضلاً عن دراسة التوزيع الجغرافي لمعدلات النمو السكاني على مستوى العالم.

انتهت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات حول نظرية التحول الديموغرافي من الزاوية الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية.

المبحث الأول

نظرية التحول الديموغرافي من المنظور الاقتصادي والاجتماعي

اولاً:- مفهوم التحول الديموغرافي.

أن حجم السكان وتغيره تحدد ثلاثة عوامل ديموغرافية هي (الولادات والوفيات والهجرة) وأن الفرق بين بين العاملين الأول والثاني يحدد مقدار نمو السكان، وبما أن عوامل نمو السكان تتباين تبعاً لتغير العوامل الاقتصادية والاجتماعية. وكذلك تبعاً لجملة العوامل الديموغرافية كنتيجة لتغير التركيب البنائي للمجتمعات. فقد تفاوت معدل نمو السكان على مستوى العالم. حيث أن لكل دولة نمط خاص من النمو السكاني.

وأذا كانت هناك دول تتشابه نسبياً في معدلات نموها، فأن هذا التشابه يعود الى أن تلك الدول قد وصلت الى ظروف ديموغرافية متشابه. وقد جرت عدت محاولات لتفسير نمو السكان وفقاً للدورات الديموغرافية التي يتخذها ذلك النمو.

فقد قام(ريمون بيرل) بتجارب بايلوجية على بعض الكائنات الحية وأستنتج أن النمو الطبيعي يحدث في دورات مميزة. ففي الدورة الواحدة وفي مساحة معينة ووسط معين فأن النمو يبدأ بطيئاً ثم ما يلبث أن يزداد بالتدريج وبنسبة ثابتة حتى يصل الى منتصف الدورة وبعد هذه النقطة فأن الزيادة المطلقة بالنسبة للوحدة الزمنية تصبح أقل حتى نهاية الدورة. كذلك قام العالم الإيطالي (جيني) بتفسير الدورة الديموغرافية الكبرى لسكان العالم بالاعتماد على دورة حياة الأنسان ، حيث تتميز المرحلة الأولى بنمو

سريع ثم يدخل الأنسان في مرحلة الشباب ومن بعد ذلك مرحلة الشيخوخة. الا أنه أدخل دور العوامل الاجتماعية والاقتصادية في التأثير في الخصائص الديموغرافية.[1] وأول من صاغ مفهوم (الانتقال الديموغرافي Demographie Tansiton) هو الديموغرافي (أدولت لندرلي) عام1934 ، ولكن صياغة النظرية بشكل متكامل تعود الى الاقتصادي الأمريكي (فرانك نوتستينFrank W.notesten) عندما تناول النمو السكاني في غرب أوربا ومثلة على منحنى بياتي، وجد بأن معدل النمو يسير على شكل دورات منتظمة وكانت تلك الدراسة عام 1953 .

وبعد تلك الدراسة التي قام بها نوتستين توصل الى الحقيقة التي عبر عنها " أن المجتمعات الزراعية تحتاج الى معدلات عالية من الخصوبة لتعويض معدلات الوفيات العالية، وأن التحول الحضري والتصنيع والتعليم وما يتواكب معها من تغير أقتصادي واجتماعي تحدث انخفاض في معدلات الوفيات وخاصة وفيات الأطفال الرضع، وان معدلات الخصوبة تتقلص عندها ، لان الأطفال أكثر تكلفة من الناحية الاقتصادية ".[2]

أن الانتقال الديموغرافي يعني تحول المجتمعات ذات الخصوبة العالية ومعدلات الوفيات العالية الى مجتمعات تتحكم في معدلات خصوبتها ومن ثم تنخفض فيها معدلات الولادات والوفيات الى حدود دنيا.[3]

وبذلك فأن التحول التاريخي في معدلات الوفيات والولادات من مستويات عالية الى منخفضة لا يتحقق هذا الشرط بالتلازم بين المتغيرين حيث يسبق دائماً انخفاض الولادات انخفاضا في الوفيات مما ينتج عن نمو سريع يسمى (النمو الانتقالي).

فالانتقال الديموغرافي: هو تعاقب المراحل التي يمر بها كل المجتمعات البشرية من مرحلة "النمو التقليدي أو البدائي الذي يجمع بين الولادات المرتفعة والوفيات المرتفعة الى مرحلة (النظام العصري) الذي يجمع بين الولادات المنخفضة حيث أن هذا التحول يتم عبر حقبة زمنية قد تطول وقد تقصر بحسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعوب. وعلية فأن هذا التحول بحد ذاته لا يمكن أعتباره قانون يسري حتماً بالطريقة نفسها على مختلف سكان العالم.[4]

تعتبر نظرية التحول الديموغرافي من أكثر النظريات الحديثة شيوعاً واستخداما في الدراسات السكانية وتعطي أطاراً نظرياً يساعد على فهم اتجاهات السكان والتغيرات السكانية. وقد وضعت النظرية اعتمادا على التجربة الأوربية الغربية والتي مرت بثلاث مراحل ديموغرافية تطويرية. أتصفت المرحلة الأولى بمعدلات خصوبة مرتفعة ومعدلات وفيات مرتفعة وخصوصاً وفيات الأطفال الرضع.

وفي المرحلة الثانية أستمرت معدلات المواليد بالارتفاع بينما انخفضت معدلات الوفيات. أما في المرحلة الثالثة تحقق التوازن بين الولادات والوفيات.

ثانياً- مرحل التحول الديموغرافي كما تقترحه النظرية:-

تفترض نظرية التحول الديموغرافي، أن التغيرات في المجتمعات السكانية تمر عبر ثلاثة مراحل رئيسة تتغير فيها معدلات الولادات والوفيات وهذه المراحل هي كما يلي:

1- مرحلة النظام التقليدي:-

يسبق النظام التقليدي أو البدائي بداية الأنتقال الديموغرافي وفيه يكون معدل الولادات والوفيات مرتفعاً(250-300 في الالف) وبالتالي يكون معدل النمو الطبيعي ضئيلاً أو منعدماً. وهو ما يعني أن التزايد السكاني ضعيف أو منعدم. وقد مرت هذه المرحلة بكل شعوب العالم في (القرن السادس عشر)، حيث ارتفع معدل الوفيات في هذه المرحلة بسبب وفيات الرضع ووفيات الأطفال والأمهات أثناء الولادة بسبب ما مرتبة البشرية من حروب وأمراض وقلة الغذاء، ولهذا بات من الضروري أن يكون معدل الولادات بدورة مرتفعاً لضمان المستوى الاحلالي للخصوبة لتجنب الأندثار السكاني.

2- مرحلة الأنتقال:-

أ:- مرحلة الأرتفاع:-

تتصف هذه المرحلة بنمو سريع مطرد، يعود الى انخفاض ملحوظ في نسبة الوفيات مع بقاء نسب المواليد على أرتفاعها، فتتسع الفجوة بين المواليد والوفيات وبالتالي ترتفع الزيادة الحيوية لتصل الى (200في الالف)، وتنتقل شعوب العالم الى هذه المرحلة الانتقالية حين يستقر نظام الحكم ومجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ويطمن الناس الى مورد ثابت للمعيشة وينشر التعليم وتتقدم الرعاية الصحية، يترتب على كل ذلك انخفاض مطرد في نسبة الوفيات بينما لا تتأثر نسبة المواليد[5].

تعتبر الوفيات هي المؤشر الذي يقاس به الخروج من المرحلة التقليدية، عندما تنخفض الى أقل (300في الالف) ويشمل هذا تراجع وفيات الرضع والاطفال والأمهات أثناء الولادة، فقد تنخفض وفيات الرضع من (250الى50في الالف) في نهاية مرحلة الارتفاع، وبالمقابل تبقى الولادات مرتفعة أثناء هذه المرحلة مما يؤدي الى ارتفاع النمو الحيوي للسكان.

أن تراجع معدل الوفيات يؤدي بدوره الى زيادة عدد الشبان المؤهلين للزواج وهؤلاء هم مفتاح الأنجاب، وبالتالي الزيادة في حجم الولادات، ثم أن ارتفاع نسبة الشبان بين السكان تؤدي الى انخفاض معدل الوفيات أو تحسين (أمد الحياة) الذي يتراوح في المرحلة التقليدية بين(20-30سنة) بينما في المرحلة الانتقالية الى (35 وقد تصل الى50 سنة)[6].

ب- مرحلة الانخفاض:-

تبدا هذه المرحلة حالما يبدأ تراجع الولادات إثر تناقص الخصوبة ويحصل ذلك عندما يعي السكان بتزايد عددهم (وهذا الأمر يأخذ الكثير من الوقت) ويقرر الازواج حينها تقليل الانجاب بمعدل أقل من أباءهم. حيث أنهم لم يعودوا مضطرين لولادات كثيرة لتعويض الوفيات الكثيرة.

ففي هذه المرحلة تتواصل الوفيات بالانخفاض بحيث تصل الى (100-150) في الالف وربما أقل من ذلك بحسب درجة التنمية والتركيب العمري[7].

أن ديناميكية النمو الطبيعي في بداية المرحلة الثانية (مرحلة الهبوط) تختلف اختلافا كبيراً عن نهاية المرحلة،حيث يتواصل النمو الحيوي في الأرتفاع في بداية المرحلة بالرغم من تراجع الخصوبة والولادات، ذلك لان أنخفاض الوفيات أسرع من أنخفاض معدل الولادات ويتعمق الفارق بين أنخفاض الولادات وأنخفاض الوفيات الى حد اقصى يؤدي الى أرتفاع معدل النمو الحيوي.

كذلك فـأن أنخفاض عدد الأطفال لكل زوجين لا يقلص في الحال من أجمالي الولادات، بسبب بلوغ أعداد متزايدة من الشبان من عمر الأنجاب سبق وأن ولدوا في مرحلة أرتفاع الولادات(مرحلة الأرتفاع)، وبالتالي لن يبدأ أنخفاض الولادات فعلاً الأ عندما تتوقف هذه الأعداد من الشبان عن الأنجاب(وهو أمر يستغرق زمن جيل كامل).

ويؤدي تقلص الخصوبة في النهاية الى التأثير بشدة على الولادات لتستمر في الأنخفاض بينما تستقر الوفيات، وبالنتيجة يتقلص الفارق بينهما بسبب اقتراب معدلات الولادات من معدلات الوفيات وتبدأ حينئذاً(مرحلة الهبوط) وينخفض معدل النمو السكاني تدريجياً[8].

3- مرحلة النظام العصري:-

تسمى هذه المرحلة بمرحلة النضج أو طور ما بعد الأنتقال ففي هذه المرحلة يكون نمو السكان ضعيفاً أو معدوم كما هو شئنه في النظام التقليدي الذي سبق مرحلة الأنتقال. ولكن الجديد في النظام العصري هو أستقرار حجم السكان في مستوى أعلى مما كان علية في بداية الأنتقال[9].

ففي هذه المرحلة تصبح الوفيات منخفضة في حدود(10في الالف) او اقل من ذلك،لان الأنتقال الديموغرافي أدى الى التحول من وفيات مرتفعة الى وفيات منخفضة. ولكن هذا لاينفي احتمال عودة الوفيات الى الارتفاع الطفيف من جديد عندما تسري الشيخوخة في التركيب العمري للسكان، غير أن الأرتفاع المحتمل في معدل الوفيات لايدل في هذه المرحلة على تدهور الوضع الصحي للسكان بل على العكس من ذلك تماماً فقد يرتفع معدل الوفيات ويبقى(أمد الحياة) مرفعاً لان الارتفاع في معدل الوفيات ناتج عن تهرم التركيب العمري للسكان.

تنخفض الولادات في مرحلة النظام العصري لسببين مرتبطين أرتباطاً عظوياً.

- الأول: تحكم تناسق السلوكات الأنجابية للسكان مع تقلص الوفيات.
- ثانياً: تحكم تدني مستوى الخصوبة مقارنة بمستوياتها في النظام التقليدي.

أن أنخفاض الوفيات أدى الى أنخفاض مستوى الخصوبة عند(2.1- طفل/ امرأة) وهذ المستوى يكون كافياً في النظام العصري لتأمين المستوى الأحلالي وذلك في البلدان ذات المستوى الصحي الجيد غير أن بلوغ هذا المستوى لايتحقق بالضرورة، بسبب ماقد يطرأ من تغير في السلوك الأنجابي بما من شأنه أن يخفض من الخصوبة دون المستوى الاحلالي على غرار ما يحصل اليوم في بعض الدول الأوربية[10]، حيث المعدل السنوي للنمو قد أنخفض الى دون مستوى الأحلال كما في دول غرب أوربا(0.4-%)[11].

ثالثا:-التحليل الاجتماعي والاقتصادي للتحول الديموغرافي:-

تمارس العوامل الاجتماعية والاقتصادية دورا فاعلا في عملية التحول الديموغرافي حيث ان التحولات التي تحدث في نمو السكان .هي ناتجة عن تغيرات بنائية (اقتصادية واجتماعية) وحتى سلوكية . وان التحولات الديموغرافية تعتبر استجابة لتلك التغيرات البنائية . وسوف نناقش في هذا المبحث دور تلك العومل في التحولات الديموغرافية . وعلى النحو الاتي :

1- التفسير الاجتماعي للتحويل الديموغرافي : -

من الواضح ان التحول الديموغرافي هو ناتج تباين معدلات النمو، والاخير يتأثر بالولادات والوفيات ، والولادات تتأثر بصورة مباشرة بالخصوبة والخصوبة تتأثر بالتغيرات البنائية المشار اليها انفا ، ومن جملة التغيرات البنائية في البيئة الاجتماعية، هي التي تنتج عن الزيادة السكانية (مرحلة الانتقال) حيث ان تلك الزيادة تؤدي حسب راي ((دوركهايم)) الى تقسيم العمل بصورة مباشرة كنتيجة لزيادة السكان وارتفاع كثافتهم،(ويقصد بالكثافة الدينامية) مما يؤدي الى التنافس على الموارد[12].

واما ((فريدمان)) فهو يرى ان الخصوبة تتأثر بالاتجاه السلوكي للفرد حيث ان الحافز لخفض الخصوبة يأتي من رؤية الاسر وقناعتهم بمميزات الأسرة الصغيرة . وقد ادى ذلك الى خفض معدلات الخصوبة في اوربا الغربية نتيجة التحول الجذري في ظروف الحياة[13].

كما ان ((ارستين دومونت)) اشار الى ان الرغبة في تقليل الانجاب تعود الى سيادة الحياة الحضرية والتمدن ومايعكسه على سلوك الانسان ، حيث ان طموح الفرد في تحسين مكانته تتطلب منه بناء ذاته، وهذا يتطلب خفض الخصوبة . ويذهب الى هذا الراي ايضا سبنسر[14].

وبناءا على ما تقدم فان الخصوبة تتحدد وفقا للاتجاه السلوكي للانسان. وهذا السلوك في شتى مجالاته يتحدد حينما يوجد المقتضي الخارجي، ويتنوع هذا المقتضى الى مصالح اقتصادية او اجتماعية او غيرها ، فيكون الحافز الانساني للاستجابة لذلك المقتضى هو في جوهره يمثل مستوى من مستويات حسب الذات الذي يدفع الانسان الى التفاعل مع المؤثرات الخارجية بما يحقق المصلحة التي يراها[15]

لقد أثرة عملية التطور الأجتماعي في تغير السلوك الأنجابي، بما أفرزته الحياة الحضرية الصناعية الجديدة من تقسيم العمل المعقد في ميادين الحياة كافة مع ما رافق ذلك من حراك أجتماعي ، الذي أقترن بنمو النزعة العلمانية وأضعاف دور القيم التقليدية، وتبعاً لذلك فقد تحولت بعض الوظائف التقليدية للأسرة الى نظم اجتماعية عصرية حيث حلت (المؤسسة محل السرة)، هذه العوامل أسهمت في التأثير على عملية الزواج وعلى الرغبة في الأنجاب وبالتالي تحديد مستوى الخصوبة[16].

2 – دور العامل الثقافي في عملية تحويل الديموغرافي:-

الى جانب العوامل الاجتماعية التي ذكرت بأن دور العامل الثقافي في التأثير على السلوك الإنجابي. وبالتالي في عملية التحول الديموغرافي ، ويمكن ملاحظة ذلك من تشابه السلوك الإنجابي للسكان في الأقاليم التي تتصف بمستوى ثقافي متقارب.

وقد ذهب الى هذا الرأي (هاميل) الذي عزى الكثير من التغيرات التي تحصل في السلوك الأنجابي الى تأثير أنتشار ثقافات جديدة التي تحصل عن طريق مجموعة من الأفراد الذين يمارسون هذا الدور ويكون بمثابة وسائط لنقل الثقافات دون أن يرتبط هذا الدور بعوامل أقتصادية. وغالباً مايكون أولائك الافراد من طبقات عليا مؤثرة في المجتمع، والتاريخ يدل على أن سيادة الأفكار التي تحد من الخصوبة في أوربا كأن له أثر بالغاً على الرغم من تباين مستويات الوفيات والتنمية الاقتصادية داخل الدول الأوربية[17].

3 – التفسير الاقتصادي للتحول الديموغرافي:-

بدأ الاقتصاديون في الوقت الحاضر يهتمون بدراسة المحددات الاقتصادية الجزئية لخصوبة الاسرة في محاولة تفسير انخفاض معدل الولادات المقترن بالمرحلة الثالثة للتحول الديموغرافي.

وفي تحليل الخصوبة من وجهة نظر اقتصادية، فأن الأطفال يعتبرن بمثابة نوع خاص من الاستهلاك (وفي الدول النامية من الاستثمار) وبذلك تصبح الخصوبة استجابة اقتصادية لطلب المستهلك على الأطفال الى السلع الاخرى. واذا ما بقية العوامل الأقتصادية ثابتة فمن المتوقع أن يتباين العدد المرغوب فيه من الأطفال، وبصورة مباشرة مع داخل العائلة يشكل علاقة مباشرة أو يتباين بصورة غير مباشرة على أساس عكسي مع (تكلفة الطفل) وقوة الميول الى سلع أخرى غير الأطفال[18].

ولكن هذا الرأي لا ينطبق على الدول النامية، ذلك لأن ارتفاع معدلات الخصوبة في البلدان النامية والتي تمر (بالمرحلة الثانية) من مراحل التحول الديموغرافي تودي الى زيادة فئة صغار السن والتي لا تدخل سن العمل الأ بعد فترة من الزمن(15 – 20سنة) وكما تشير نظرية (كول وهوفر) فأن تلك الزيادة لا تسهم بشكل فعلي في نمو الناتج المحلي الأجمالي، وذلك لان أعداد السكان تكون كبيرة نسبياً ، ومع زيادة البطالة فأنه من الصعوبة أيجاد فرص عمل متزايدة بسرعة نمو السكان، فيؤدي ذلك الى خلل الهيكل الاقتصادي فضلاً عن هذا فأن عدد الأناث لايدخل سوق العمل في أغلب البلدان النامية لأعتبارات أجتماعية ودينية.

وعليه فأن الزيادة السكانية سوف تشكل عبئاً أقتصادياً على أقتصاد تلك الدول وكذلك على مستوى دخل الأسرة[19]. وبسبب هذا التغير فأن الدول النامية سوف تلجأ الى خفض النمو السكاني بسبب الضغوط الأقتصادية التي تشكلها الأسر الكبيرة نتيجة زيادة مجالات الأنفاق في مناحي الحياة العصرية المعقدة وما تتطلبه من تكلفة مالية في تربية الطفل.

المبحث الثاني:

التحول الديموغرافي واتجاهات نمو سكان العالم

أولاً: عدد سكان العالم واتجاهاته:

يطلق على التغير في حجم السكان سواء بالزيادة أو النقصان أسم النمو، ونمو السكان السالب أو الموجب تحدده ثلاثة عوامل هي (الولادات والوفيات والهجرة) ولايتقرر نمو السكان بعامل واحد، وأنما بجميع تلك المتغيرات، وقد يتغير التوازن بين يلك التغيرات من وقت الى اخر وقد يتذبذب عدد السكان بين الزيادة والنقصان عبر التاريخ، الأ أن أتجاه نمو السكان على مستوى العالم هو في تزايد مستمر[20].

وفي بداية العصر الحديث عند منتصف القرن التاسع عشر(1650) وردت تقديرات لعدد سكان العالم.الأول ل(ويلكوكس) وقدره ب(470مليون/ ن) وأما التقدير الثاني للبروفسور (كارسوندرز) وقدره ب(540مليون/ ن) وقد ورد في تقديرات كارسوندرز أشاره الى سكان قارة أفريقيا للمدة (1650 -1850) وقد توصل الى أن سكان القارة للمده المشار اليها قد تناقص بمقدار (10مليون/ ن) وفي عام 1900 وصل سكان العالم الى (120مليون/ ن) وقد عزى التراجع في الفترة الأولى الى فتك الأمراض والى تأثير عامل الهجرة.

وفي عام 1920 ورد تقرير الأمم المتحدة عن سكان القارة الأفريقية ، حيث قدرت عدد سكانها ب(126مليون/ ن)، وهذا يعني أن سكان القارة قد دخل في المرحلة الأنتقالية (الأرتفاع) منذ عام1900.

ويشير تقديرات (كارسوندرز) الى أن سكان العلم قد مر بفترتين من التناقص

الاولى: هي تناقص سكان دول أفريقيا(كما ذكر سابقاً).
الثانية: فهي التي حصلت في قارة أمريكا اللاتينية، فقد تناقص عددها من (12مليون/ن)سنة 1650 الى (11مليون/ن) عام 1750 ، نتيجة الحروب التي دارت بين الأسبان والسكان الأصلين من الهنود الحمر[21].
ومما تجدر الأشارة اليه فأن سكان العالم قد تضاعف خلال الفترة من (1650 – 1850) ثم تضاعف مرة أخرى خلال 90 عام من (1850 – 1940) (جدول 1).

جدول(1) عدد السكان في العالم للمده 1850-2023

السكان / مليار نسمة	السنة	سنوات الزيادة
1	1850	
2	1927	77 سنة
3	1960	33
4	1974	14
5	1987	13
6	1999	12
7	2013	14
8	2023	10

المصدر:1- تقرير التنمية البشرية،الأمم المتحدة،نيويورك،2001،ص154.

2-تقرير التنمية البشرية،الأمم المتحدة،نيويورك،2013،ص256.

نلاحظ من الجدول أعلاه بأن الزيادة في عدد سكان العالم قبل القرن العشرين كانت بطيئة ولكن في النصف الثاني من القرن العشرين بدأت زيادة السكان تسير بسرعة بحكم التطور الذي شهده العالم في شتى المجالات ، الأمر الذي أدى الى تراجع الوفيات مما أسهم في هذه الزيادة، فبعد إن كانت زيادة عدد السكان من(2مليار نسمة) في عام 1927 حقق سكان العالم زيادة بمقدار (1مليار نسمة بعد33سنة) وذلك في عام1960 ، ولكن تقلصت سنوات الزياده بمقدار1 مليار نسمة لتكون 14 سنة فقط، وهذه تمثل نصف المدة الزمنية للفترة الأولى، وهذا مؤشر على نمو السكان المتسارع كما يتضح ان مدة الزيادة قد تقلصت خلال المدة الاخيرة من عام 2013 الى عام 2023 حيث تضاعف عدد سكان العالم خلال 10 سنوات فقط وهذا مؤشر خطير تتصدره الدول النامية حيث يزداد عدد السكان وتنخفض الموارد وقد يتضح ذلك من خلال الشكل (الشكل1)

شكل(1) عدد سكان العالم (مليار/ن) للفترة (1850-2023)

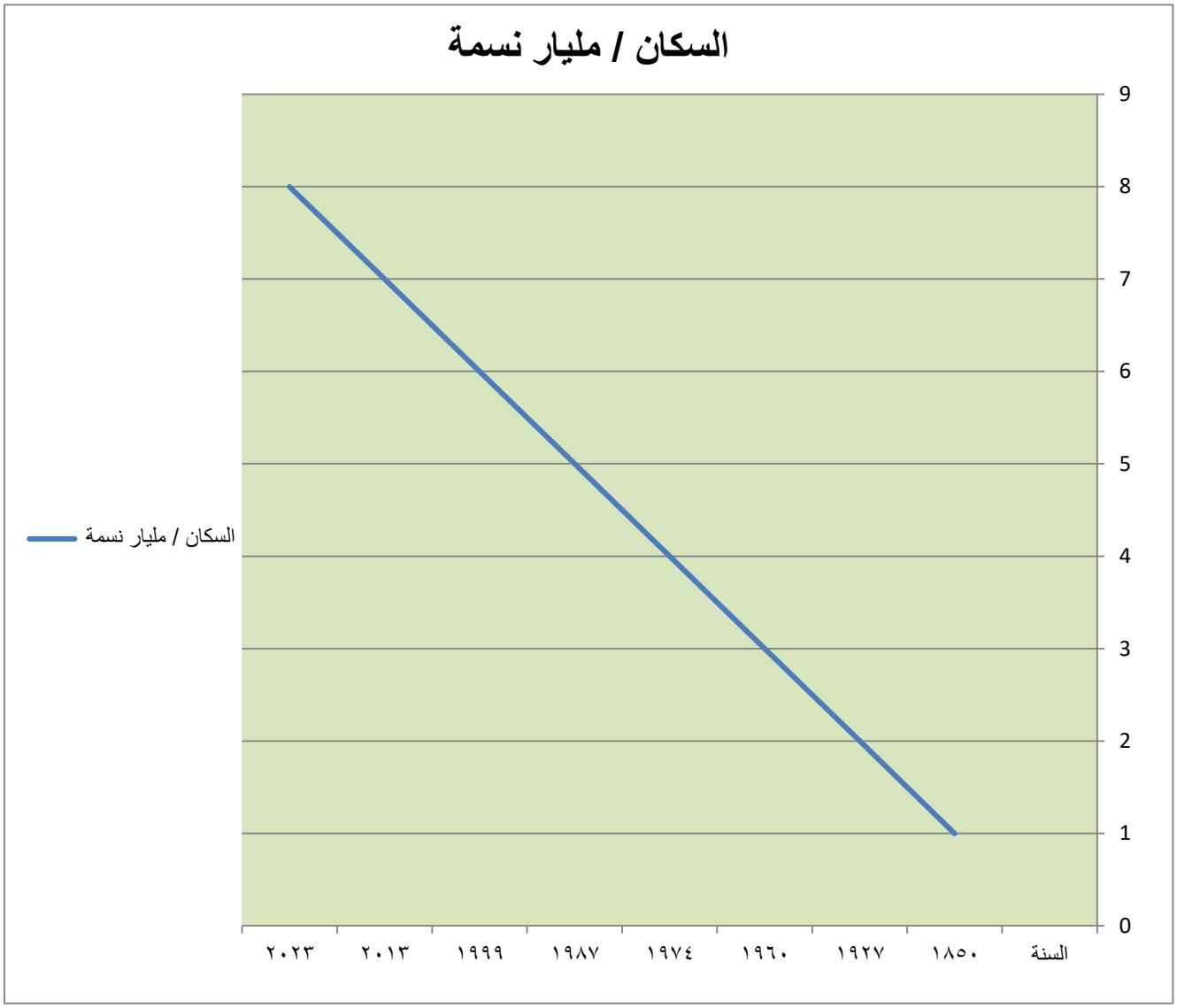

المصدر: الجدول(1)

نلاحظ من الشكل أعلاه بأن الخط البياني لعدد السكان هو في تصاعد، ولكن يؤشر الى أن الزيادة في عدد السكان للفترة من (1850-1950) كانت بطيئة، الأ أنه بعد عام 1950 بدأ أتجاه الخط البياني يأخذ بالأرتفاع السريع. وهذا ناتج عن التطور الذي شهده العالم في شتى ميادين الحياة مما أسهم في تراجع الوفيات وبالتالي ساعد ذلك على زيادة عدد السكان، ولكن بحسب أفتراضات نظرية التحول الديموغرافي فأن عدد السكان لا يسير بنفس الأتجاه في المستقبل وانما يتجه نحو الأستقرار شيئاً فشيئاً وهذ يتوقف على مجموعة من المحددات الأقتصادية والأجتماعية ولربما السياسية ، نتيجة تدخل حكومي في رسم صورة الحركة الديموغرافية للسكان من خلال فرض سياسة سكانية تحدد من الخصوبة فعندها يمكن أن يستقر عدد السكان نسبياً عند مستوى معين، وربما يحصل العكس بحيث يستمر تزايد السكان بنفس الاتجاه.

ثانياً:- معدل نمو سكان العالم:

لقد أتضح مما سبق أن نمو سكان العالم كان ضعيفاً خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر،ومن ذلك الحين وحتى بداية القرن العشرين فقد بقي معدل النمو يسير بنفس المستوى، ولكن بعد تحسن الأحوال الصحية والمعاشية للسكان خلال القرن العشرين، أدى ذلك الى أنخفاض معدلات الوفيات مما ساعد على نمو السكان وبشكل متزايد يكاد يكون أنفجاراً سكانياً لم يسبق له مثيل من قبل.(شكل 2) و ولكن بدأ نمو السكان يتراجع تدريجياً منذ الربع الأخير من القرن العشرين والى بداية القرن الواحد والعشرين.

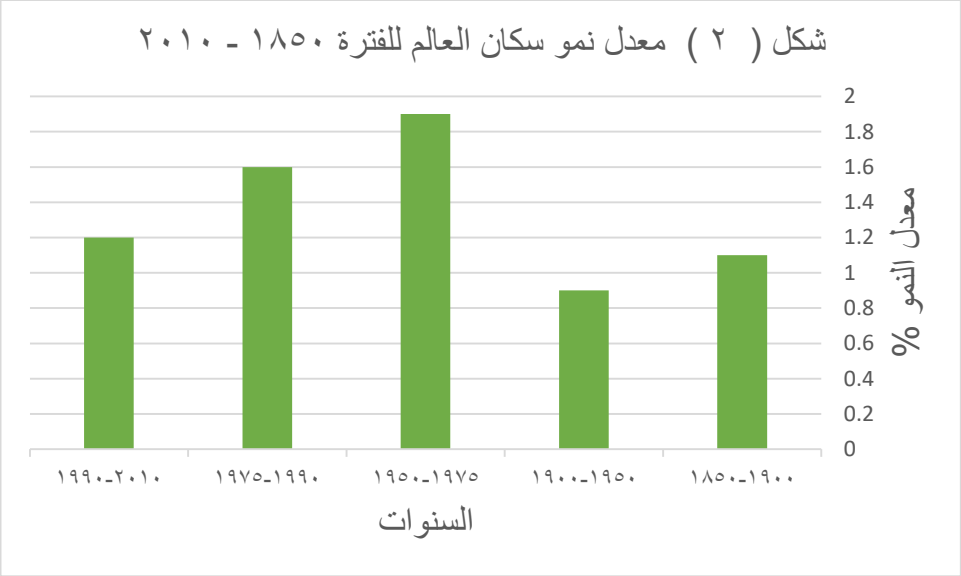

المصدر: يونس حمادي علي ،مبادى الديموغرافيا، ط1، 2010، ص118.

- تقرير التنمية البشرية ،الامم المتحدة، نيويورك ،2013.

يلاحظ من الشكل(2) أن نمو سكان العالم قد مر بثلاثة مراحل تطويرية، الاولى تميزت بأنخفاض معدل النمو (0.47%) للفترة الممتدة بين 1850-، 1920 ويعزى ذلك الى أرتفاع معدلات الوفيات الناجم عن تفشي الأمراض والمجاعات والحروب ولاسيما الحرب العالمية الاولى.أما المرحلة الثانية في مرحلة الأنتقال الديموغرافي (الأرتفاع) والتي بدأت خلال المدة1950-1980 وتميزت بأرتفاع معدل النمو الى أعلى مستوياته(2.04%). اما المرحلة الثالثة من عملية التحول (الأنخفاض) فقد بدئت منذ عام 1980 وهي مستمرة الى الأن حيث أنخفض معدل النمو الى(1.4%)، وهذا يوحي بأن سكان العالم سوف يدخل مرحلة الأستقرار.

التوزيع الجغرافي لمعدلات نمو السكان في العالم:

بالرغم من سكان العالم قد تراجعت معدلات نموه خلال الربع الأخير من القرن العشرين وأستمر ذلك التراجع أبان القرن الحادي والعشرين،الأ أنه لاتزال هناك أختلافات أقليمية في معدلات النمو حيث تحقق التحول الديموغرافي بكل مراحلة في دول غرب أوربا مما يعني تراجع معدلات نمو سكانها. وكذلك في أمريكا الشمالية واليابان. ولكن لاتزال معدلات النمو مرتفعة في أغلب الدول النامية في أفريقيا وغرب أسيا وجنوبها وكذلك في أمريكا اللاتينية.والدول العربية

جدول(2). **جدول (2) معدل نمو السكان في العالم للفترة (1850 -2023)**

القارة	1850-1900	1900-1950	1950-1975	1975-2000	2000-2023
العالم	1,1	0,9	1,9	1,6	1,2
افريقيا	0,6	1,1	2,5	2,8	2,18
اسيا	0,5	0,9	2,2	1,8	1,2
أمريكا اللاتينية	1,3	1,9	2,7	1,9	1,42
اوربا	0,9	0,6	0,9	0	0,04-
أمريكا الشمالية	2,3	1,4	1,5	1,1	0,9
اوقيانوسيا	2,2	1,5	2,1	1,4	1,3

المصدر : الباحث بالاعتماد على(1) (2)تقرير التنمية البشرية، سنة 2008، 2011 ، 2023

ويلاحظ من الجدول (2) بأن معدلات النمو السكاني على مستوى العالم بدأ بالانخفاض خلال الفترة الثانية (1990-2010) وكذلك بالنسبة الى أقاليم العالم بالرغم من تباين معدلات نموها الأ أنها شهدت تراجعا في معدلات النمو في الفترة الثانية.

الاستنتاجات : من اهم النتائج التي توصل اليها البحث ما ياتي :

1- لقد أعتبرت النظرية إن الدورة الديموغرافية أو كما أسطلح عليها (بالتحول الديموغرافي) بوصفه قانوناً ثابتاً تمر به كل الشعوب عندما تتحول من النظام الزراعي الى طور الميدان الصناعي، فليس بالضرورة أن تمر تلك المجتمعات بهذا التحول الديموغرافي بمجرد تحولها من النظام الزراعي الى طور التصنيع.

2- أن التطور الاقتصادي والتكنلوجي الذي شهده العالم سيؤدي بالضرورة الى زيادة فرص الأستثمار وتقسيم العمل، مما يزيد من الطلب على الأيدي العاملة لتحريك عجلة الأقتصاد، وبالتالي سيؤدي ذلك الى ارتفاع معدل النمو على المدى البعيد، بالرغم من الأنخفاض الذي شهدة العالم في معدلات النمو في الأونه الأخيرة. ذلك لان أنخفاض معدل النمو الى دون معدل مستوى الاحلال سيؤدي الى أندثار السكان، وبالتالي ستلجأ حينها الدول الى تبني سياسة سكانية تشجع الأنجاب.

3- أن نظرية التحول الديموغرافي لم تأخذ بنظر الاعتبار أثر تهرم التركيب العمري للسكان ودوره في أتجاهات معدل الوفيات، وهذا ما يظهر في الدول المتقدمة التي دخلت المرحلة الاخيرة من مراحل التحول الديموغرافي. حيث ترتفع نسبة كبار السن فيها. الأمر الذي يؤدي الى أرتفاع معدل الوفيات عن الولادات. وعندها لايستقر معدل النمو الطبيعي كما تقرره النظرية.
4- تفترض النظرية أن المرحلة الثانية الأنتقالية ، تشهد أنخفاض معدل الوفيات قبل الولادات، وليس بالضرورة أن يتحقق هذا الغرض ،فقد يصاحب أنخفاض الولادات أنخفاض في الوفيات أو حتى يسبقة وليس بالضرورة أن تمر مراحل التحول الديموغرافي بنفس المراحل المتعاقبة لتي افترضتها النظرية ويرجع ذلك الى تغيرات في البناء الأقتصادي والأجتماعي للشعوب.
5- لم تؤكد النظرية على أثر العامل الفسيلوجي ودورة في التأثير على معدل الخصوبة وطول فترة الأنجاب لدى الأناث، أذ يدخل تأثير عامل المناخ في التكبير من سن النضج لدى المرأة في المناخات الحارة عنها في المناخات الباردة ، مضافاً الى أمد الحياة وتباينه بين سكان العالم تحت تأثير ظروف خارجة عن السيطرة مثل قساوة المناخ، مما يؤثر بالنتيجة على معدلات النمو الى مادون مستوى الأحلال .

6 – لقد صيغة لنظرية في أطر أقتصادية بحتة بحيث أعتبرت أن التحول الديموغرافي يعبر عن أستجابة السكان لتغيرات في البناء الأقتصادي، ومن الواضح أن النظم الأقتصادية وهياكلها الارتكازية غالباً ماتكون عرضه لتغيرات سريعة ومفاجئة ولايمكن أن يتزامن التأثير بنفس السرعة، حيث أن حركة

السكان الحيوية غالباً ماتحتاج الى فترات زمنية طويلة قد تصل الى مدى جيل أو جيلين وبالتالي فأن الحوادث سريعة الأيقاع لاتؤدي الى تأثير ديموغرافي بنفس السرعة.

7 – لم تأخذ النظرية بنظر الأعتبار الحوادث الكونية من قبيل الزلازل والفيضانات والحروب والاوبئه والمجاعات، وأخيراً ظاهرة الجفاف والتصحر، وهذه الحوادث غالباً ماتكون أثارها واسعه أو حتى كونية، وبالتالي فأنها بلا شك سوف تؤثر في مجمل العمليات الديموغرافية ومنها نمو السكان.

8 – لم تعطي النظرية تصوراً عن مستقبل الخصوبة والوفيات. وكذلك لم تحدد فترة زمنية للتحول، فما هو مستقبل الدول التي أكملت الدورة الديموغرافية ، هل ستعود أكمال الدورة من جديد، أم انها ستعتمد على الأيدي العاملة الأجنبية لتعويض النقص في الأيدي العاملة، ولاشك أن الأعتماد على الأيدي العاملة الأجنبية سيتعارض مع المصلحة الوطنية لتلك الدول من الناحية الأقتصادية الأجتماعية وحتى السياسية. وبالتالي فلا خيار لديها،(لا عن طريق أعتماد سياسة سكانية عن طريق عمليات دفع أقتصادية وأجتماعية. وهذا الأمر لم يؤشر في نظرية التحول الديموغرافي، بالرغم من أن واضع النظرية يعد من الاقتصادين.

الهوامش والمصادر:-

1 – منير أسماعيل أبو شاور، دراسات في الجغرافية السكانية(الديموغرافية)،ط1،مكتبة المجتمع العربي،عمان،2011،ص71-72.
2 – عبد الله عطوي، جغرافية السكان، دار النهظة العربية،بيروت،ط1,2001،ص158.
3 – فايز محمد العيسوي، أسس جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعة، القاهرة،ط1,2005،ص269.
4 – علي لبيب،جغرافية السكان-الثانية والمتحولة،دار شمال جنوب،تونس،ط1,2003،ص107.
5 – مصطفى خلف عبدالجواد ،علم أجتماع السكان، دار المسيرة،عمان،ط1,2009،ص30.
6 – خليل عبد الهادي البدو،علم أجتماع السكان، دار الحامد،عمان،ط1,2009،ص256.
7 – فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية السكان،ط2،دار النهظة العربية،بيروت،1980،ص266.
8 – علي لبيب، مصدر سابق ، ص110-111.
9 – يونس حمادي علي ،مبادئ علم الديموغرافية ،دار وائل، بيروت،ط1،ص71.
10 – علي لبيب، مصدر سابق،ص111.
11 – الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية،نيونورك،2008،ص250.
12 – عبد علي الخفاف ،جغرافية السكان أسس عامة، دار الفكر،عمان،ط2,2007،ص43.
13 – مصطفى خلف عبد الجواد، مصدر سابق،ص38.
14 – علي عبد الرزاق جلبي، علم أجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية،الأسكندرية1993،ص89.
15 – محمد محمد صادق الصدر، حب الذات وأثرة في السلوك الانساني، مؤسسة المنتظر، قم، ط1,2013،ص217.
16 – يونس حمادي علي، مصدر سابق،ص142.
17 – مصطفى خلف، مصدر سابق،ص262.
18 – Michael.p.Todero.Economic development ,thirdaddition ,lonymar,New York and London,2000,P204-206.
19 -Michael.p.Todero.op cit. p.281.
20 – عباس فاضل السعدي، جغرافية السكان،ج1، بغداد وزارة التعليم، ط1، 1990،ص239.
21 – دارين توميسون و دايفد لويس، مشكلات السكان، ترجمة راشد البراوي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،1969،ص247.
22 – تقارير التنمية البشرية، الأمم المتحدة، نيويورك،لسنوات متباينة.